

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٢٢

الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

فتغير المناخ والاضطرابات الجيوسياسية والتقدم غير المتوازن في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وجيوب الفقر المستمرة على الصعيد العالمي هي بعض التحديات الجمة التي تواجه شعوب العالم. ولن نستطيع التصدي لهذه المسائل بفعالية إلا إذا أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بالنهج المتعدد الأطراف وقام بذلك من أكثر منابر العالم المتاحة للمجتمع مصداقية، ألا وهي الأمم المتحدة.

ولكن تسليط الضوء على مكانة المنظمة غير كاف. يجب على جميع البلدان الأعضاء أن تبين عن طريق الأعمال أنها تقر بأولية الأمم المتحدة في حل التحديات العالمية، وأن تؤيد تماما متطلباتها التنظيمية وأهدافها.

وعلى الرغم من أننا نقرن على نحو غريزي الأمم المتحدة بالسلام والأمن العالميين، فإننا سنحسن صنعا أيضا إذا قرناها بالتنمية. التنمية، إلى حد بعيد، شرط مسبق للسلام والأمن. ولذلك يجب علينا ألا نجعل دور الأمم المتحدة الإنمائي خاضعا لأي دور آخر يتعين عليها أن تؤديه على المسرح العالمي. وذلك يعني أن جدول أعمال التنمية

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مفروبانيس (قبرص) افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/62/1)

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أستهل بياني بتقديم الشكر للأمين العام على تقريره الأول عن أعمال المنظمة (A/62/1). ونشمن بدرجة كبيرة العرض المحمل الذي قدمه عما تم إنجازه خلال العام الماضي وتشديده على العوامل المختلفة التي نحتاج إلى معالجتها في المستقبل. وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لوفد بلدي، لأن إندونيسيا وقفت دائما مع أمم متحدة قوية يمكنها أن تقوم بدور مركزي في الشؤون الدولية.

ولقد جاء التقرير في منعطف دقيق في تاريخ الأمم المتحدة، لأسباب ليس أقلها تغيير أمينها العام. فليس من الخطأ القول إن العالم يمر بفترة من الاضطراب وعدم اليقين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أن يمهد مؤتمر بالي، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، إنشاء شراكة عالمية لمعالجة تغير المناخ. ومنه ستنشأ إجراءات ملموسة وأهداف عقلانية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة بعد أن تنتهي المدة الزمنية لبروتوكول كيوتو في سنة ٢٠١٢.

حتى في الوقت الذي تبني فيه البلدان النامية القدرة على معالجة تغير المناخ، يجب عليها ألا تتجاهل جوانب أخرى من بناء القدرة، وهي جوانب حاسمة لتنميتها. والمصلحة الذاتية المستنيرة يجب أن تجعلها تمارس الحكم السليم واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي ذلك كله، يجب أن تعزز الجهود الوطنية الدعم الدولي، بخاصة من مجتمع الجهات المانحة. وثمة حاجة أيضا إلى الشراكة العالمية.

ونجاح الشراكات العالمية سيتوقف على الإرادة السياسية الضرورية. وبعبارة محددة، يجب أن تؤدي الشراكات العالمية إلى الوفاء بالالتزامات الدولية. وينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تزيد بدلا من أن تقل، كما حدث في السنة الماضية. وكذلك أيضا الاستثمار المباشر الأجنبي الذي أظهر أنه محاب لقلّة مختارة من الاقتصادات الناشئة.

الآن حان الوقت لأن ترقى جولة الدوحة للتنمية إلى توقعات العالم النامي. والإعانات المالية المشوّهة والقيود على إمكانية الوصول إلى الأسواق والحاجة إلى المعالجة الخاصة والمميزة يجب تناولها على وجه الاستعجال.

وحتى يكون من الممكن القيام بتدخلات فعالة لحل هذه المسائل، يجب على الأمم المتحدة أن تتعزز بالإصلاح الشامل. يجب أن تصبح نقطة الارتكاز لتحقيق نظام عالمي عادل ومنصف. وعلى الرغم من ملاحظتنا للتقدم الكبير على بعض الجبهات، تجب زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين الذي يواجهها. وعملية الإصلاح يجب أن تؤثر في جميع

للأمم المتحدة، وعلى نحو خاص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تُعطى له الأولوية وأن يحظى بالاهتمام ابتغاء كسب السلام والمحافظة عليه.

ونحن، في سنة ٢٠٠٧، في نقطة منتصف الفترة التي حددت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن النتائج عموما ليست باهرة. والذين هم شديدو الحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف يجدون أنهم لا يزالون غير قادرين على القيام بذلك. وبخلاف البقاع المشرقة في آسيا، تبقى الحالة منذرة بكارثة في أفريقيا جنوب الصحراء. هناك توجد عدة بلدان ليست على مسار تحقيق هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي بلدان نامية كثيرة، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية، يواجه الناس آثار الفقر كل يوم. ومحتهم يزيدوا سوءا أثر تغير المناخ. وليس لدى الأمين العام عبارات طيبة عن المسألة: "لا يمكن تحقيق [الأهداف الإنمائية للألفية]، فضلا عن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، إذا لم نعالج تغير المناخ" (A/62/1، الفقرة ١١).

واستجابة لذلك، كرر مؤخرًا الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ بودهوبونو ذكر ذلك الشعور حينما كان يخاطب الجمعية العامة. فيما يتعلق بالاحترار العالمي قال: "أصبحنا أكثر اعتمادا بعضنا على بعض ... مما كنا نعتقد سابقا من حيث الأسباب والأعراض والحلول"، وإن هناك "الحاجة إلى الشعور بالإلحاح مما يعني الحاجة إلى العمل والحاجة إلى التفكير خارج النطاق التقليدي" (A/62/PV.5، الصفحة ٢٩).

وإندونيسيا، بوصفها أمة شديدة التعرض للخطر ومكان المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو، تولى أهمية كبيرة لهذه المسألة. ونتوقع

وفي مكافحة الإرهاب، نرى أن التصدي الأمثل لهذا البلاء الدولي ينبغي أن يكون من الجذور فصاعداً. إن ما يلزم القيام به يتجاوز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمحاربة الإرهاب، التي اعتمدت السنة المنصرمة، للتغلب على نحو حاسم على هذه المشكلة. يجب أن نضاعف جهودنا لتسوية المسائل العالقة المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. حان ذلك منذ وقت طويل.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء أيضاً على مختلف الصراعات في العالم التي تستحق الاهتمام الدولي. ونرحب بالاستعمال الكبير لمكتب الأمين العام في حل المنازعات. ونتوقع أن يكمل بفعالية الفريق الدائم من خبراء الوساطة عمل الأمين العام في هذا المجال. ونأمل في اتخاذ مزيد من الإجراءات، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، للتوصل إلى حلول ملموسة للصراعات العالمية المتفشية، وخصوصاً تلك القائمة في الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن الأكد أن الانشغال والتكاليف اللازمة لترع فتيل الأعمال العدائية الممكنة قبل أن تنشب الحرب فعلاً ستكون أقل كثيراً منها بعد نشوبها.

وفي وجه الصراعات المتطاولة، نجد أنه يوجد طلب متزايد دوماً على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. هذا الازدياد الكبير في طلب حفظ السلام لا سابقة له، ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه بعض الوقت. ومن ناحية حفظ السلام للأمم المتحدة، لدى إندونيسيا تقليد راسخ، وهو تقليد المشاركة التي تعود إلى سنة ١٩٥٧. وفي الحقيقة، فإننا سنساهم بوحدة شرطة للعملية المشتركة في دارفور. وفي السنة المنصرمة، استجابة للصراع في جنوب لبنان، كنا أحد البلدان الأولى التي عززت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولذلك فإن قدرة إدارة عمليات حفظ السلام في الميدان وفي المقر بحاجة إلى التعزيز، بالدعم الأقوى الممكن لبعثات حفظ السلام.

أجهزة المنظمة للإبقاء على التوازن السليم فيما بينها وفقاً لرؤيا الميثاق.

منذ وقت طويل ما فتى وفد بلدي يعتقد بأن الجمعية العامة ينبغي لها، بوصفها جهاز التداول وصنع القرار الأعلى في الأمم المتحدة، أن تجسد كامل قدرتها. يجب على الجمعية العامة أن تمارس كامل السلطة الممنوحة لها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يكيف مجلس الأمن ليحسد الحقائق الواقعة الجيوسياسية الراهنة.

وفي هذا السياق، ينبغي عدم إضاعة أية فرصة للأخذ بيد جدول الأعمال العالمي قدما فيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار. وكما تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام: "إن السعي إلى إيجاد عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والأمن يشكل إحدى الدعائم الرئيسية لعمل المنظمة" (A/62/1، الفقرة ٤٢).

وانعدام توافق الآراء للقيام بإجراءات بشأن هذين التحديين ينبغي أن يكون سبباً لقلقنا الشديد. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى تخلص مؤتمر نزع السلاح من شلله. وبالمثل، تتسم إعادة بناء الأمانة العامة في مجال نزع السلاح بأهمية كبيرة جداً. ونثق بأن من الممكن جعل مكتب شؤون نزع السلاح، تحت الإشراف المباشر من الأمين العام، أشد فاعلية في تحقيق ولايته.

وحتى تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تبقى إندونيسيا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ينبغي طمأننتها على عدم استعمال هذه الأسلحة في أي حالة من حالات الصراع. وعلى الرغم من أن الأمين العام أعمل فكره في المسائل الثلاث التي ستجري المفاوضات بشأنها في إطار مؤتمر نزع السلاح، فإن مسألة الضمانات الأمنية السلبية لم تحتذب الاهتمام الكبير. وينبغي عدم إغفال هذه المسألة.

الأطراف درعنا الواقعي من الظلم والاحتقار في العلاقات الدولية، وأدائنا الأكبر قيمة لبناء عالم أفضل.

**السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية):** اسمحو لي

أن أعرب عن التقدير العميق من وفد بلدي للأمين العام، على التقرير الشامل عن عمل المنظمة خلال السنة الأولى من ولايته (A/62/1). إن كل من يقرأ التقرير سيقر بأن الأمين العام يدرك جيدا توقعات الناس من الأمم المتحدة ومسؤوليتها الكبرى في التعاون المتعدد الأطراف، لإيجاد حلول ناجحة للتحديات العالمية العديدة التي تواجهها البشرية.

إن الأمين العام يدرك إدراكا كاملا الحاجة إلى تحقيق نتائج توازي المشاكل التي يجب حلها. وقد تولد لديه أيضا شعور حاد بالحاجة العمل المطلوب. ويود وفد بلدي أن يكرر هنا تأكيد ثقتنا به وبفريق عمله بأكمله، ودعمنا الثابت لهم.

هناك قول أفريقي مأثور يخبرنا أنه ينبغي لنا أن نستخدم نهاية الحبل القديم لننسج الحبل الجديد. ويمكن للأمين العام أن يكون فخورا، لأنه استطاع أن يبني على ما أنجزه سلفه، السيد كوفي عنان، الذي يود وفد بلدي أن يوجه إليه تحية صادقة، في الإصلاحات التي أطلقتها، عام ٢٠٠٥، الدول الأعضاء المجتمع هنا على أعلى مستوى.

إن تقرير الأمين العام يحدد بوضوح المجالات الواعدة للنتائج القابلة للقياس، وهو يركز اهتمامنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تثير التنبؤات قلقا عميقا، وخاصة عند مقارنتها بالجدول الزمنية القائمة.

إننا نشركه تصميمه على المضي قدما. ومهما بدا الطريق طويلا إلى تحقيق الأهداف في أفريقيا، فإننا سنستطيع تحقيقها إذا رفضنا الانهزامية بحزم، وحددنا أقصر الطرق التي

وفي تناول هذه الولاية، نحن مقتنعون بأن مبادئ حفظ السلام الأساسية المتفق عليها - موافقة الأطراف، والحياد وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس ودفاعا عن الولاية المرخص بها - ضرورية لكل من سلامة وفعالية عمليات حفظ السلام.

وبصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام، يسرنا بشكل خاص أن هذه اللجنة قد بلغت أشدها سريريا، خلال السنة الأولى من عملها، بنظرها في حالي بلدين. والمهمة الموكولة إلينا الآن هي كيف نترجم التزام اللجنة إلى تدابير ميدانية.

وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، يسرنا أن نعلم أن مجلس حقوق الإنسان قد استحدث آلية الاستعراض الدوري الشامل. وهي آلية تجديدية، يعتقد وفد بلدي أنها ستسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أساس المساواة. وهذا من شأنه أن يخفف إلى أدنى حد ممكن تسييس حقوق الإنسان والكيل بمكيالين في عمليات التقييم، كما نشهد الآن. وإننا نتطلع إلى عمل هذه الآلية باكرا، لكونها ستبدأ عملها في السنة المقبلة. وسيكون هذا معلما بارزا للذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لكنه ينبغي لنا أن نتوخى الحذر اللازم عند التعامل مع تأييد التقرير لمفهوم المسؤولية عن الحماية، الذي قرّرنا بشأنه أثناء مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥. ولا نزال نعتقد أن هذه الممارسة تتعارض مع مبدأ مساواة الدول في العلاقات الدولية. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا ينبغي إيجاد أية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.

وختاما، تكرر إندونيسيا تأكيد دعمها الكامل للتعاون مع جميع أولئك الذين يسعون إلى تعزيز تعددية الأطراف، ورغبتها في ذلك التعاون. وإننا نعتبر تعددية

على تكديس المخزونات الحيوية التي تحتاج إليها في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛ وأما المنع، فللحد على الأقل من آثارها، بإقامة البنية التحتية الضرورية.

وفي هذا الصدد، تخطط حكومة بنن لبناء سد بمحاذاة الساحل لحمايته من الانجراف الساحلي الجاري الذي يبتلع الأرض يوما بعد يوم. وهذا يعني، بوضوح، مستوى عاليا من الاستثمار الذي يتجاوز قدرة الموارد المعبأة على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن تلك الموارد لا غنى عنها.

وبالانتقال إلى مسألتَي السلام والأمن، فإن الجهود الجارية في القارة الأفريقية، بمساعدة الأمم المتحدة، حديرة بالثناء حتما، لأن دعم الآليات المنشأة في أفريقيا ذو أهمية حيوية. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه إلى مجلس الأمن، قبل عدة أيام، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، داعيا إلى إعادة قراءة متبصرة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وفي رأي وفد بلدي أن الوضع بسيط: إن أفريقيا تود أن تأخذ مكانها في النظام الأمني الجماعي الذي أضفى عليه الميثاق الطابع المؤسسي. إنها تطلب ذلك، في إطار علاقة قائمة على تقسيم متوازن للأدوار.

ونحن نعول على الأمين العام لتعزيز هذه الشراكة، وذلك بروح الإخلاص للميثاق وسعيا إلى الكفاءة والمرونة المناسبة حينما يكون إنقاذ الأرواح البشرية على المحك. ونحن سعداء بأن هذه المعايير قد نجحت بالفعل في الطريقة التي عولجت بها مسألة دارفور.

وبالمثل، نرحب بجهود الأمين العام المبذولة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، والدبلوماسية الوقائية واستعادة السلام.

وقد اتضح جليا خلال السنوات الأخيرة أن على الأمم المتحدة أن تعيد تقييم سياستها في مجال الاستجابة

يمكن أن تقودنا إلى أهدافنا. ومن حسن الطالع أن الأمم المتحدة قد حددت دورها بجلاء، ولا سيما حين يرتبط الأمر بتعميم الأساليب والإجراءات التي أثبتت جدواها في أماكن أخرى، وفي حالات مشابهة، وفي تعبئة الموارد اللازمة لتطبيقها على نطاق واسع في قطع أشواط ضد الفقر المدقع.

إن القرى الأفنية أثبتت أهليتها، لكنه لا ينبغي لها أن تكون مقتصرة على الأقلية المختارة السعيدة. لقد وضع الأمين العام أصبعه على جوهر المشكلة في هذا الصدد: وهي الحاجة إلى تعبئة الموارد الضرورية لإيصالها إلى بلدين هامين في أفريقيا، جاهزين لكي يكونا جزءا من المبادرة.

وأسوة بالأمين العام، يطلق وفد بلدي نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهد التضامني. إننا بحاجة إلى إيقاظ القدرات المحلية الكامنة، بحيث يصبح المحرومون وكلاء في التحسين المستدام لظروفهم المعيشية.

وبالروح نفسها، نشكر الأمين العام على تأكيده هنا على الفوائد المتوقعة من الإدماج المحسن للبلدان الأفريقية في التجارة العالمية، عبر وقف المساعدات الزراعية التي تمنعها من استغلال مكاسبها النسبية في الأسواق الدولية، ومن تحقيق الازدهار لاحقا. ولكن لا بد لها من أن تكون خالية من الصراعات الأخوية، التي يمكن منعها من خلال إدارة أفضل لمجتمعاتنا، وتوزيع أكثر عدلا للدخل الوطني واحترام أكبر للكليات والأقليات المختلفة.

ولا بد لنا أيضا من أن نراعي حقيقة واقعة لا يمكن تفاديها، هي تغير المناخ، المسألة التي تشكل تحديا كبيرا في أفريقيا. وما لم تدرج هذه المسألة في تخطيطنا لأفريقيا، فإن تغير المناخ يمكنه أن يقوض الإنجازات التي حققناها في عملنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتحتم النظر إلى جميع جوانب هذه المسألة. والتنبؤ والمنع يجب أن يكونا الكلمتين الأساسيتين هنا: أما التنبؤ، فلن يساعد البلدان الأفريقية

الاستقرار اللازم من أجل تأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة.

وفيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار، فقد أوضح الأمين العام الخيارات التي يفضلها، وقد حذونا حذوه، ونعول عليه في السعي إلى إقناع تلك الدول التي تمثل الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا المجال بأن تكون متسقة في جهودها لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا ينبغي ادخار أي جهد لضمان أن يكون منطق السلام هو الذي يسود في علاقاتنا. ونحن نحى الأمين العام على الإشارات الإيجابية التي يبدو أنها بدأت تظهر في هذا المجال.

إن البشرية بأسرها ستجني الفوائد، سواء من المبادرات المحددة لخفض الإنفاق العسكري، أو من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي نعرف جميعا مدى الأضرار التي ينطوي عليها.

ويشدد الأمين العام بحق على تأكيد مسؤولية الحماية بوصفها معيارا دوليا جديدا متوافقا مع ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لممارستها لصالح الكرامة الإنسانية، كما فعل حينما بذل الجهود لإنشاء سلطة مؤسسات المحكمة الجنائية الدولية. ونحن ندعو إلى اللجوء إلى العدالة الدولية على نحو أكثر تواترا، ولا سيما من خلال المحكمة الجنائية الدولية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستفيد استفادة كاملة من قدرة الردع التي تمثلها هذه المحكمة حينما يتعلق الأمر بالجرائم التي تقع ضمن ولايتها القضائية.

وسيكون من الأمور المستحسنة أن تسهم المحكمة، كأثر ثانوي، في تعزيز احترام حقوق الإنسان بوصفها مجموعة قيم عالمية تنطبق في كل زمان ومكان. وفي هذا

للأزمات المعقدة. إن ضرورة النشر السريع للقوات تعني أن تلك القوات يجب أن تكون متاحة وحسنة التدريب والتجهيز إذا كان لها أن تشارك بفعالية في عمليات تحقيق الاستقرار.

ولحسن الطالع أن البلدان المتقدمة النمو أصبحت تشارك على نحو متزايد على مستوى العمليات، كما شهدنا في نشر قوات الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهذا يساعد على تعويض ضعف القدرات لدى جيوش البلدان النامية، التي ظلت إلى وقت قريب تتحمل العبء الأكبر من مسؤولية المجتمع الدولي إزاء أفريقيا.

وعندما يتعلق الأمر ببناء السلام، نعتقد أن جميع البلدان الخارجة من الصراعات ينبغي أن تعتبر مؤهلة للاستفادة من أنشطة لجنة بناء السلام، التي يجب أن تكون لديها خطة مارشال حقيقية لمثل تلك البلدان. ويجب أن تهدف الأطر الاستراتيجية لإسهامات اللجنة إلى استدامة التمويل، وذلك، من بين أمور أخرى، بإنشاء صناديق لمضاهاة التمويل، من أجل مضاعفة تأثير التبرعات المجمعة بالفعل بعشرة أضعاف. ولا بد من التأكيد أن تلك التبرعات ما زالت متواضعة نسبيا.

وكان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء نقطة تحول حقيقية في تعبئة الدول الأعضاء ضد آفة الإرهاب، الذي لا بد من إدانته بكل مظاهره. وفي هذا الصدد، شارك بلدي بنشاط في ندوة فيينا المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧ بهدف تنفيذ تلك الاستراتيجية باتباع نهج متكامل.

ونحن على اقتناع بأن هذا النهج لن يؤتي ثماره إلا إذا عزز قدرات الدول على القيام بوظائفها السيادية سواء من ناحية حماية الأرواح والممتلكات، وإحكام السيطرة الفعالة على الأراضي الواقعة ضمن ولايتها، أو من ناحية تعزيز

المتحدة الذي لا غنى عنه للبشرية، في سعيها إلى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل العديدة التي تواجهها، وبخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وتغير المناخ. والاستجابة لكل هذه التحديات لا يمكن الاضطلاع بها من جانب واحد أو من جانب مجموعة من الدول. كما أن التقرير ممتاز لأنه يشير إلى السبل والوسائل اللازمة للتصدي لهذه التحديات. وهو بالنسبة إلينا، سيكون بوصلة نسترشد بها. وأود أن أذكر على، وجه التحديد، بعض هذه التحديات التي سيجتهد من خلالها على مدى التزامنا ودرجة إرادتنا السياسية التي أكدناها مرارا وتكرارا.

أولا، هناك المسألة الشائكة المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من المؤسف، في الواقع، أن معظم البلدان النامية قد لا تتمكن من تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ لأن الفقر أخذ في التفشي، ولا سيما في المناطق الريفية. والاستثمارات في ميداني الصحة والتعليم تنخفض بصورة كبيرة. ولا نزال ننتظر الزيادة الكبيرة في التمويل الإنمائي الرسمي التي كانت تهدف إلى دعم جهود البلدان النامية.

إن الحالة في أفريقيا لا تزال تبعث على القلق بوجه خاص. ولا بد للمرء أن يتساءل: ماذا حصل للتعهدات الرسمية التي قطعها رؤساء الدول على أنفسهم في مؤتمر قمة الألفية واجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ للاستجابة لاحتياجات أفريقيا الخاصة. وبما أنه لا يزال أمامنا سبع سنوات حتى العام ٢٠١٥، فيجب علينا أن نناشد على وجه الاستعجال المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما البلدان المانحة، للوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على أنفسها في منتديات دولية شتى وخاصة فيما يتعلق بالتمويل الإنمائي الرسمي.

وفي هذا الصدد، تلقينا تأكيدا بأن الأمين العام لن يبطئ في تعزيز مكتب مستشاره الخاص لشؤون أفريقيا. فالمكتب يعطي زخما في الحاضر وفي المستقبل للإجراءات التي

الصدد، لا ينبغي استخدام التنوع الثقافي، وهو عامل خير إيجابي وإطار للتعبير عن الهويات التي تمثل ثراء البشرية، ذريعة لمواصلة ممارسات تعود إلى العهود البائدة وتشكل إساءة بالغة لضميرنا الجماعي.

ويؤيد وفدي بقوة مبدأ وحدة العمل في حالات الطوارئ. ولا يكون هذا المبدأ ذا قيمة إلا عندما يكون هناك تنسيق متكامل يستخدم التآزر في الميدان ليكون أكثر فعالية في حماية الضحايا والمنكوبين.

إننا على ثقة بأن بصيرة الأمين العام النافذة ستكون هادية للدول الأعضاء في تنفيذ الإصلاحات لتحقيق المزيد من التلاحم. وبالتالي، فإننا نؤيد توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة من أجل تعزيز قدرة المنظمة على أداء مهمتها. وعلينا أن نضاعف جهودنا لكفالة مضي الإصلاحات المؤسسية قدما، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، الأمر الذي سيؤثر على فئتي العضوية. وبموجب توافق إيزولويني، يطالب وفد بلدي بمقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين لأفريقيا، لتمكين هيكل السلام والأمن في القارة من الاندماج السلس في هيكل الأمن الجماعي الذي أقامه الميثاق.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن تنشيط الجمعية العامة سيجعلها قادرة على المبادرة والاضطلاع بمسؤولياتها والتمتع بامتيازاتها إزاء الهيئات الأخرى، ومدعومة بأمانة عامة تعمل بأعلى مستوى من قدراتها.

**السيد بيلينغا - إوتو (الكاميرون) (تكلم**

بالفرنسية): تنتهي الجمعية العامة هذا الصباح من استعراض التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، الذي قدمه إلينا الأمين العام لأول مرة منذ انتخابه، بموجب المادة ٩٨ من الميثاق.

ويرى وفد بلدي أنه تقرير متقن ومنير. وهو وثيقة متميزة على صعيدين. أولا، لأنها تتميز بتأكيد دور الأمم

وبعبارة أخرى، لهذا المكتب مهام متعددة بعضها يأتي من المكتب السابق للمنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً، الذي كان مركز الاتصال السابق في مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في الثمانينات. والمهام الأخرى لا تزال جديدة وهي تتغير بصورة مستمرة دون أن تكون متمشية مع ديناميات أقل البلدان نمواً وغيرها من فئات البلدان النامية الأخرى التي هي موضوع لبرامج وعمليات خاصة دولية أو إقليمية مختلفة تماماً.

ومع وجود كل تلك المسؤوليات، نعتقد أنه ينبغي للمكتب أن يحافظ على كل الأهمية الواجبة، مع الإبقاء على تماسكه واكتسابه زخماً جديداً عن طريق تعزيز موارده المالية والبشرية وتحسين هيكل برامجه، ولا سيما تعيين مستشار جديد دون إبطاء. وتلك هي توصية لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريريهما السنويين. وهذا هو أيضاً طلب عاجل تقدمت به المجموعة الأفريقية.

لقد شعرنا بالطمأنينة عندما سمعنا الأمين العام يؤكد، في بداية ولايته، على أنه سيولي أهمية قصوى لأفريقيا في خططه. وشعرنا أيضاً بالطمأنينة لملاحظتنا أن تلك الأولوية تجسّدت في القرارات التي اتخذها في الاثني عشر شهراً الأولى من ولايته. ونحن واثقون بأنه لن يتوانى في متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والطلب الملحّ الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية، كما أسلفت. وسنعود إلى هذه المسألة في الوقت المناسب، عندما ننظر في التعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أما التحدي الثاني الذي أود أن أذكره فهو تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بمبادرة الرئيس الرامية إلى جعل تغير المناخ موضوعاً أساسياً في عملنا. ونرحب بأن

تُتخذ لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ويعزز المبادرات العديدة التي أُطلقت لهذا الغرض. وسنتطرق إلى هذه المسألة لاحقاً، لكن نعتقد أنه ينبغي أن نشدد على أهمية هذا المكتب. ويتمشى هذا المنصب الاستشاري مع دينامية إنشاء هيكل إدارية في الأمانة العامة كي تدعم، كما هو مطلوب، برامج محددة للأنشطة المذكورة في الخطة المتوسطة الأجل وخطة البرنامج.

وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر مرة أخرى بأن رؤساء الدول أو الحكومات قد اتخذوا في قمة الألفية، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كمتابعة لإعلان الألفية، سلسلة تدابير خاصة ترتبط بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا، القارة التي لا تزال إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة. ونحن نرى أنه ينبغي مواصلة هذه الأولوية بصورة منفصلة على مستوى عالٍ جداً وفقاً لرغبة رؤساء الدول وقراراتهم السياسية التي اتخذوها في قمة الألفية والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

وسيتولى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوصفه هيكلاً تنفيذياً، مسؤولية تعبئة الرأي العام العالمي كي تبقى القارة الأفريقية على رأس جدول الأعمال العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن المكتب يعمل، بطريقة ما، كمنسق ومراقب عام. ويجمع، في تقرير سنوي، إسهامات هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويقترح التوجيه الاستراتيجي لهذه التقارير. كما أنه سيتابع بهمة أوجه التآزر التي أُقرت في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ومجموعة البلدان الثمانية وما أقرته مؤخرًا جدا بلدان مثل الهند وجمهورية كوريا والبرازيل من أجل شراكة ترمي إلى قدر أكبر من التنمية لأفريقيا.



ستكون أداة هامة في محاربة تلك الظاهرة. وعلى الدول الأعضاء أن تثبت إرادتها الطيبة بحيث يمكن إنجاز الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي طال انتظارها.

وتدعيم المنظمة - الهدف النهائي لمشاريع الإصلاح الجارية مناقشتها - ضروري بشكل واضح، لأن التحديات المطلوبة بمجبتها كبيرة ومعقدة. ولا نزال نعتقد أن تدعيم سلطة الجمعية العامة يجب أن يكون من بين العناصر الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا بد من تغيير مجلس الأمن في هيكله وأساليبه عمله - تغييرات تأخذ بالحسبان الشكل الجديد للعالم.

وبهذه الروح، أظهرت أفريقيًا التعاون، والتفهم والشفافية. وقد قدمنا إلى العالم مجموعة من الاقتراحات الواردة في ما سُمي لاحقًا بتوافق آراء إزولويني، الذي نشر بوصفه وثيقة عمل لمنظمتنا. وفي تلك الوثيقة، تقترح قارتنا زيادة عدد المقاعد في كلتا فئتي العضوية. كما تقترح تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيًا مع التمتع بحق النقض (الفيتو). ولا نزال بانتظار رد إيجابي من المناطق الأخرى. ونحن نتظر هذا الرد، بشكل خاص، لأننا نعتقد أن أفكار أفريقيًا واقتراحاتها صحيحة تمامًا. إن قارتنا في الحقيقة، هي الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

منذ وقت غير بعيد، افتتحنا أداة جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنها، كما قد يكون الأعضاء قد تكهنوا، مجلس حقوق الإنسان. ومن المطلوب بدرجة عالية تفادي الأخطاء والالتباسات الملحوظة في أسلوب عمل لجنة حقوق الإنسان. وإننا نفكر، بشكل خاص، في التسييس والانتقائية اللذين شوها سمعة اللجنة السابقة في النهاية.

إن التطرق إلى حقوق الإنسان تقودني إلى أن أتناول مجددًا الحاجة إلى إيجاد مجتمع يقبل تنوعه ويعزز التسامح.

الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قد عكس توافق آراء دولي بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على كوكب الأرض. ولا نزال نؤمن بأن بروتوكول كيوتو أداة هامة للعمل بصدق للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة. ونأمل في أن يكون اجتماع بالي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بداية لعملية تؤدي إلى اتفاق بشأن المناخ لما بعد ٢٠١٢.

إن إلحاح بشأن تغير المناخ أشد إلحاحًا. والاحترار العالمي له عواقب أكثر تدميرًا في البلدان النامية بكثير، لأنها أقل تجهيزًا للتعامل معه. لذا، فإن الفيضانات تهدد حياة الملايين من الناس، والجهود الإنمائية المتواضعة تذهب سدى بسبب الزحف الصحراوي. وهذا مجال يتطلب عملاً محددًا، وفوريًا ومتضافرًا من جانب المجتمع الدولي.

والتحدي الثالث يتعلق بالسلام والأمن، وهو ما يتناوله التقرير بتفصيل. وهنا، نود أن نثني على أنشطة المنظمة المتعلقة بمنع الصراع وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، تعترم أفريقيًا زيادة مساهماتها تدريجيًا بقوات حفظ السلام. وذلك ما جعل بلدي ينشئ، بدعم من الدول المانحة إضافة إلى المؤسستين اللتين تدربان الوحدات ذات الخبرة، في غانا ومالي، بلدي، مؤسسة لتدريب الشرطة الدولية والكوادر الأمنية للدول الأفريقية الراغبة في المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وستكون أمامنا فرصة لتتعلم عن ذلك أكثر في مؤتمر المانحين لهذه المدرسة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ومن الطبيعي أن نعول على المشاركة الفعالة من جميع الدول الأعضاء.

إن بلدي يرحب بإصلاحات الأمين العام الجريئة للهيكل المسؤولة عن مسائل السلام والأمن. وبالمثل، نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي

والكثيرات جدا من الأمهات يتوفين أثناء الولادة بسبب تعقيدات قابلة للوقاية والمعالجة. وفي السنة الماضية، توفي ٢,٩ مليون شخص بسبب أمراض ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ونصف العالم النامي يفتقر حتى إلى الصرف الصحي الأساسي.

يبدو أن المجتمع العالمي فقد التركيز على ضرورة ضمان تمتع كل شخص بالحقوق في الرعاية الصحية الأساسية. ومع أن الدراسات تظهر أن الوقاية الطبية البسيطة غالبا ما تكون إحدى أكثر الطرق جدوى من حيث التكلفة، وأكثرها نجاحا في تحسين صحة المجتمع واستقراره، فإن الرعاية الأولية مهمة، في كثير من الأحيان، أو أنها تحل محلها أساليب للرعاية الصحية أكثر انتقائية، بل وأكثر تفريقا للمجتمع من الناحية الثقافية. ومن شأن التركيز على كل نطاق الرعاية الصحية الأساسية أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يكون سياسة صحية أكثر تعقلا.

هذا المشهد الكئيب يجعله أكثر كآبة حقيقة أنه بينما يموت الأطفال وتفتقر الأجيال إلى ضرورات الحياة الأساسية، نواصل الانجراف صوب الدمار المتبادل العالمي. والنفقات العسكرية السنوية التي تتجاوز كثيرا تريليون دولار، والمواهب والموارد المخصصة لأنواع من التكنولوجيا قادرة على تدمير الحياة وكوكبنا، واستمرار الثقة التي ليس في محلها بقانون القوة بدلا من قوة القانون هي بعض الأمثلة على الإجراءات المضادة لحسد الطبيعة والعقل البشري. ولمنع تدهور هذه الحالة يجب على الأمم المتحدة، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، أن تجدد التزامها بالحفاظ على الحياة على كل مستوى وفي كل زاوية من زوايا العالم.

حقا، إذا كانت الحضارات قد تصادمت في كثير من الأحيان عبر التاريخ، فإنها، في النهاية، ظلت تتوافق دائما على التعايش الدينامي السلمي بغية ضمان بقائها. فإما أن يكون العالم غنيا بتنوع ثقافته وحضاراته، وإما ألا يكون.

إن فعالية أنشطة المنظمة، بالإضافة إلى إصلاحها الضروري، يعتمدان أيضا على تعاونها مع المنظمات الإقليمية لصون السلام والأمن، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وإننا نرحب، هنا، بالابتكارات التي اقترحها الأمين العام لبلوغ تلك الغاية. وبالروح نفسها، تظل أفريقيا الوسطى مثابرة جدا على مطالبتها بحضور دائم للأمانة العامة في منطقتنا دون الإقليمية، بإنشاء مكتب لها في وسط أفريقيا، يترأسه وكيل للأمين العام.

وختاما، إن وفد الكاميرون يود أن يعرب مجددا عن تقديره للأمين العام على تقريره المتميز، فضلا عن الإعراب عن دعم الوفد لخطته لإصلاح المنظمة، ولعزمه على تعزيز التعاون البناء بين الجمعية العامة والأمانة العامة لضمان أسلوب عمل أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب.

**كبير الأساقفة ميغليوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم

بالانكليزية): في البداية، يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الشامل الأول (A/62/1). وإننا نتطلع إلى العمل معه ومع الدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات جميع الناس.

فيما نبلغ منتصف المدة في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، آن الأوان لتقييم نجاحاتنا وإخفاقاتنا. فحتى اليوم، لا يزال نحو ١٠ ملايين طفل، دون سن الخامسة، يموتون سنويا بسبب أمراض يمكن الوقاية من معظمها.

ويشيد وفد بلدي بالتزام الأمم المتحدة بالتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. والمنظمة، بقيامها بذلك، يجب عليها أن تحافظ على الشفافية والمساءلة أمام قرارات الدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذا الهدف، من اللازم أن تجري بطريقة علنية تعديلات الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك وضع أهداف جديدة، كما يشير الملحق الثاني إلى ذلك، وليس نتيجة عن قرارات تنفيذية أو إدارية.

وأخيراً، لدينا رغبة قوية في أن تتسم هذه الدورة الثانية والستون للجمعية العامة بحس مجدد بالالتزام والعمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأيضاً صوب الوفاء الكامل برؤيا الأمل لدى هذه المؤسسة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

**السيد حجازي** (فلسطين): أبدأ بالإعراب عن شكرنا وتقديرنا لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، على تقريره عن أعمال المنظمة الذي يأتي كما أشار التقرير في وقت تتطلع فيه دول العالم إلى الأمم المتحدة لعمل المزيد في مجالات أنشطة أرحب، وفي مواقع أكثر صعوبة وظروف أصعب إدراكاً منها أن الأمم المتحدة هي أفضل السبل للعمل الجماعي وللتصدي للتحديات التي تواجه العالم. يعبر وفد فلسطين عن دعمه للخطط الطموحة لإصلاح المنظمة، وتعزيز التعاون البناء بين الجمعية العامة والأمانة العامة في إطار من الشفافية والثقة واضطلاع المنظمة بدور حيوي في مجال نزع السلاح وغيره من المجالات بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه الأمين العام في إدارة الحوارات بين الحضارات والأديان وسعيه الدائم لتحقيق صالح المنظمة.

وعلى الرغم من ذلك من المشجع أن نلاحظ نتائج بحث أجري مؤخراً تشير إلى بعض التقدم الحقيقي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من السليم الإقرار بجهود البلدان التي ساهمت في المكاسب المحققة. والآن يجب إيلاء اهتمام أكبر للدول التي ما تزال في مؤخرة بقية العالم النامي. ولتشجيع كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص ولإيجاد مناخ اقتصادي واجتماعي موات، يجب أن يكون السلام والأمن وسيادة القانون في أساس جهود الإصلاح.

وتزايدت الطلبات من الأمم المتحدة للاستجابة للتحديات المتنوعة حول العالم. وتلبية هذه الحاجة المتنامية دوماً إلى المساعدة الإنسانية، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل لتشجيع الشراكات مع المجتمع المدني التي توجد استجابة إنسانية من الممكن التنبؤ بها وذات رد فعل. تؤدي الدول الأعضاء دوراً هاماً في التصدي للأزمات الإنسانية. وبتوفيرها سبل الوصول الآمن غير المعاق إلى العاملين في المجال الإنساني، فإنها تفي بمسؤولية حماية الذين يعانون من مأساة إنسانية وتساعد أيضاً في ضمان ألا يُضحى بهم مرة أخرى.

وخلال السنوات القليلة المنصرمة عاجلت المنظمة مسائل متعلقة بالثقافة والدين في عدد متزايد من القرارات والجلسات والأحداث الثانوية. وما يؤسف له أن هذا الجانب محذوف من التقرير. في معظم الأحيان لا تدعو الحكومات والمنظمات الدولية القوى الدينية والثقافية إلى المساعدة في إجراء الحوار بين الأطراف إلا حينما تنشأ التوترات والصراعات. والتعاون في البرامج ضد الإثارة على الكراهة والشهادة من أجل السلام وضد العنف وصنع السلام عن طريق الوكالات التي ترعاها الأديان - هذه من الأشياء الكثيرة التي يمكن أن تفعلها الجماعات الدينية وقادتها لإنهاء الصراعات وإيجاد ظروف السلام.

إن معظم القضايا التي يتناولها التقرير والتي تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ والتنمية المستدامة ومنع الصراعات ووضع السلام وحفظه إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الإنسانية وكافة هذه القضايا معطلة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بسبب الاحتلال الأجنبي وممارساته غير المشروعة.

وبالرغم من هذا كله فإن تقرير الأمين العام حول أعمال المنظمة لا يتناول هذه القضية بالشكل المناسب وفي إطار مسؤولية الأمم المتحدة تجاهها وكذلك الدور الذي تؤديه.

ولذا نؤكد على التالي: أولاً، فإن القضية الفلسطينية هي القضية الأطول على أجندة الأمم المتحدة دون حل وإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه هذه القضية إلى أن يتم حلها في جميع جوانبها، وإن استمرار هذه القضية دون حل يعرض مصداقية المنظمة الدولية للخطر.

ثانياً، فإن القضية الفلسطينية تشكل أهمية خاصة بالنسبة لمسائل حقوق الإنسان في العالم كما أكد على ذلك المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة السيد جون دو غارد. فمسألة حقوق الإنسان في فلسطين مدرجة في أجندة الأمم المتحدة منذ ستين عاماً، وهنا يكمن الاختبار الأصعب أمام الأمم المتحدة، اختبار يحكم على أساسه على مدى التزام المنظمة الدولية الأشمل والأكبر في حماية حقوق الإنسان. فإن فشلت الأمم المتحدة ومعها المجتمع الدولي في وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني فإن الحركة الدولية لحقوق الإنسان والتي يمكن اعتبارها أكبر إنجاز حققته البشرية خلال الستين سنة الماضية معرضة للخطر.

ثالثاً، في هذا الإطار نؤكد على أهمية تعزيز دور المنظمة في صيانة وحماية القانون الدولي وخاصة اتفاقية

إن الشعب الفلسطيني يتطلع أيضاً إلى الأمم المتحدة لمساعدته في إنهاء مأساته وإيجاد حل عادل ودائم لقضيته التي يناهز عمرها عمر هذه المنظمة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما وتتحمل فيها هذه المنظمة المسؤولية الدائمة تجاه هذه القضية إلى أن تحل في كافة جوانبها.

تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تناول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فقرارات الأمم المتحدة تعتبر المرجع القانوني والأساسي لحل القضية الفلسطينية ولعملية السلام في الشرق الأوسط. كما أن الأمم المتحدة طرف من أطراف اللجنة الرباعية المعنية بإيجاد حل دولي عادل وشامل للقضية الفلسطينية. كما تضطلع منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور أساسي وهام في دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني على تجاوز محنته الإنسانية. ويصدر عن الأمم المتحدة العديد من القرارات والتقارير التي تؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وواجب حمايتها.

هنالك إجماع دولي حول ما يحمله استمرار القضية الفلسطينية دون حل عادل وشامل من مخاطر على الأمن والسلم الدوليين، وبخاصة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي تجاوز عمره الـ ٤٠ عاماً واللجوء الذي تجاوز عمره الـ ٦٠ عاماً واستمرار تعرض الشعب الفلسطيني للانتهاكات الجسيمة لحقوقه غير القابلة للتصرف من قبل السلطة القائمة بالاحتلال وعجز المجتمع الدولي عن رفع المعاناة عنه مسألة تشكل تحدياً حقيقياً وجدياً وأخلاقياً لجميع المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه المنظمة الدولية.

المفتش لارابور عينته الجمعية العامة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لمدة خدمة تبلغ خمس سنوات بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وانتهاء ب ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبمقتضى الفقرة ٥ من المادة ٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة أبلغت الرئيسة الأمين العام في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بالشاغر وبقرارها بالتنازل عن متطلب الإخطار قبل التعيين بستة أشهر المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٤ من النظام الأساسي. ونتيجة عن استقالة المفتش جوان-لويس لارابور، ممثل بيرو، من اللازم أن تقوم الجمعية العامة خلال الدورة الثانية والستين بتعيين عضو لشغل الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة.

ويرد أيضاً في مذكرة الأمين العام أن الجمعية العامة قد ترغب، ابتغاء إجراء المشاورات كما تنص المادة ٣ على ذلك، ولجعل مدة الخدمة متسقة مع مدد الخدمة لمفتشين آخرين، في النظر في ملء الشاغر لمدة خدمة تبدأ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وفي هذا الصدد، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ملء هذا الشاغر لمدة خدمة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وكما تشير الوثيقة A/62/174 إليه، يقوم رئيس الجمعية العامة، بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، باستشارة الدول الأعضاء حول وضع قائمة بالبلدان، في هذه الحالة بلد واحد، التي يطلب إليها اقتراح مرشح للتعيين لوحدة التفتيش المشتركة. وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة المعلومات

جنييف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب وهو ما يشكل الركيزة الأساسية لمسؤولية الحماية.

رابعاً، نؤكد على أهمية تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان واحترام قراراته وتنفيذها، في الإطار الذي يكفله قرار الجمعية العامة الذي أنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

في الختام يجدد وفد فلسطين شكره للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الهام ونؤكد له على مساندتنا في إنجاح جهوده الرامية إلى رفعة حقوق الإنسان وصيانة القانون الدولي وتحقيق العدل والحرية لجميع شعوب الأرض بخاصة تلك الواقعة تحت نير الاحتلال الأجنبي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الوارد في الوثيقة A/62/1؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

**البند ١١٤ من جدول الأعمال**

**تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى**

(ح) **تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة**

مذكرة من الأمين العام (A/62/174)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): كما تشير إليه الوثيقة A/62/174، في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ قدم المفتش جوان - لويس لارابور، ممثل بيرو، استقالته إلى رئيسة وحدة التفتيش المشتركة اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. إن

المتلقاة من رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنه تم إقرار بيرو بأن تقترح مرشحا للشاغر من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتمتضى الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، سيطلب بالتالي إلى بيرو أن تقدم اسم مرشح وبيان السيرة الذي يسלט الضوء على كفاءات المرشح ذات الصلة بالمهمة التي ستنجز. وبعد إجراء المشاورات المناسبة الموصوفة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيسا للجنة الإدارية المعنية بالتنسيق، سأقترح على الجمعية العامة مرشحا كفؤا للتعين لوحدة التفتيش المشتركة لمدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

بذلك نكون قد احتتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ح) من البند ١١٤ من جدول الأعمال. أشكر الممثلين على هذا التعاون.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.